مجتمع

مصر: 3045 إخفاء قسرياً و72 وفاة في السجون

وصل عدد المخفيين قسرياً في مصر خلال سبع سنوات، إلى 11224 حالة، تشمل مختلف الأعمار، من ضمنها 3045 حالة إخفاء قسري في عام 2020 وحده، ومن بين المخفيين قسرياً 39 سيدة وفتاة، وذلك بحسب التقرير الأخير لعام 2020، من مركز الشهاب لحقوق الإنسان (مجتمع مدني). أضاف التقرير أنّ 59 مخفياً قسرياً قتلتهم القوات النظامية خارج نطاق القانون، بعد ادعاءات بتبادل إطلاق نار، وجرى إعلان مقتلهم رغم توثيق اختفائهم السابق على الإعلان. وأشار إلى أنّ عدد المحتجزين الذين توفوا داخل السجون عام 2020، بلغ 72 حالة. (العربي الجديد)

قطر: زيادة الحضور في المدارس إلى 50 في المائة

قررت وزارة التعليم والتعليم العالي، في قطر، زيادة متوسط نسبة الحضور في جميع المدارس الحكومية والمدارس ورياض الأطفال الخاصة إلى نسبة تصل إلى 50 في المائة من الطاقة الاستيعابية، طبقاً لجدول الحضور التناوبي الأسبوعي، مع إلزامية الحضور في الفصل الدراسي الثاني بداية من 3 يناير/ كانون الثاني 2021 للمدارس الحكومية، أما للمدارس الخاصة فطبقاً لتقويمها الأكاديمي وبحد أقصى إلى 10 يناير 2021، على أن يطبق نظام التعليم المدمج طبقاً لجداول الحضور التناوبي الأسبوعي. (قنا)

كورونا يُفقر الأمهات العازبات

مع انتشار فيروس كورونا الجديد والقيود المتنوعة التي ترافقه، كان الأثر الاقتصادي كبيراً، لا سيما على النساء اللواتي يعملن بقطاع الخدمات في الولايات المتحدة.
فعلى سبيل المثال، عندما تسبّب كورونا بإغلاق المطاعم في ولاية كاليفورنيا الأميركية، خسرت النادلة أليدا راميريز مصدر رزقها، فغرقت، كغيرها من الأمّهات العازبات، في دوامة الفقر مع تكدّس الإيجارات غير المسدّدة وتزايد الاتكال على بنوك الغذاء. اضطرت أليدا إلى التخلّي عن عملها الثاني كعاملة توصيل لمنصّة «إنستاكارت» لتعتني بابنتها البالغة 11 عاماً، وابن أحد أشقائها (21 عاماً لديه توحّد) وحدها، إذ اعتقل زوجها في يوليو/ تموز الماضي بتهمة العنف المنزلي. ولم تسدّد راميريز منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إيجار مسكنها في سان فرانسيسكو. تقول: «عليّ أن أختار بين الطعام أو الإيجار».
في هذا الإطار، لجأت إلى قسائم غذائية من مدرسة ابنتها وأخرى من كنيسة يمكن استخدامها في أحد متاجر الحيّ. كذلك، تتّكل على راتب قريبها الذي يعمل في أحد مطاعم الوجبات السريعة، بدوام جزئي لتسديد اشتراك الإنترنت، كي تتمكن ابنتها من متابعة تعليمها عن بُعد، ولتوفر أقساط تأمين السيّارة، بل إنّها تحرم نفسها من الأكل في كثير من الأحيان، لتوفير المال.

(فرانس برس)

(نوام غالاي/ Getty)

سكان دمشق: أين الكهرباء؟

ريان محمد

يزداد وضع الكهرباء تدهوراً في العاصمة السورية دمشق وجوارها، كما في غيرها من مناطق النظام، يوماً بعد آخر، في الوقت الذي كان فيه كثير من السوريين يعقدون عليها الآمال لتكون بديلاً عن وقود التدفئة والغاز المنزلي اللذين فقداهما، وهو ما يفاقم معاناتهم المعيشية اليومية.
ومن ينظر إلى دمشق ليلاً من سفح جبل قاسيون المطلّ عليها، يلحظ كثيراً من أحيائها الغارقة في الظلام، وقد يلفت انتباهه أنّ مناطق تتكرر فيها الانقطاعات سريعاً، إذ لا يمضي على وصول التيار الكهربائي، أكثر من 15 دقيقة حتى ينقطع مجدداً فتمضي ساعة من دونه، وهكذا... أما موعد الانقطاع المتعارف عليه (التقنين) فيجري بكلّ دقة من دون أي تأخير، ولا تتخلله بالتأكيد ساعات تغذية كهربائية أو حتى دقائق. ومن يتجول في العاصمة السورية، يلحظ أنّ الظلام يخيم على أحياء عدة، وإن توجه إلى أسواق العاصمة يسمع ضجيج مولدات الكهرباء تطغى على كلّ ما عداها من أصوات للباعة المتجولين وغيرهم.
بعيداً عن ضجيج الأسواق يجتمع أبو عامر جابر (47 عاماً)، الموظف في إحدى الدوائر الرسمية، مع عائلته في منزله الكائن على أطراف دمشق الشمالية، يتدثرون ببعض الأغطية علّهم يشعرون بالدفء فالطقس هذه الأيام بارد، لكنّه لم يستطع بعد تأمين ثمن وقود التدفئة. تبدو الإضاءة خافتة في تلك الغرفة التي يجلسون فيها، فبالكاد يرى الواحد منهم الآخر، على الرغم من أنّهم عند الحادية عشرة صباحاً، فالكهرباء مقطوعة، ولم يتمكن من شحن بطارية الإضاءة، فمساء أمس لم تأتِ الكهرباء أيضاً لعطل ما في الشبكة، بحسب حديثه إلى «العربي الجديد». لا يعلم جابر بالضبط نظام برنامج تقنين الكهرباء اليوم، لكنّه، يقول: «في الأيام الأخيرة ازداد التقنين من 3 ساعات قطع و3 ساعات تغذية، إلى نحو 5 ساعات قطع وساعة تغذية لا تخلو من انقطاعات بدورها».
تعتبر الكهرباء آخر الحلول للأزمات التي تعصف بالسوريين في مناطق النظام، بحسب حديث أبو محمد الغوطاني (36 عاماً) وهو موظف في القطاع العام. يقول لـ«العربي الجديد»: «لم يبق أمامنا سوى الكهرباء لنطهو عليها طعامنا، في ظلّ تخصيص أسطوانة غاز واحدة كلّ شهرين، للعائلة الواحدة، علماً أنّها لا تكفي أكثر من شهر على الرغم من التقشف الشديد، لكن مع نظام التقنين الحالي وتكرار الانقطاعات لم يعد لدينا الوقت الكافي لنعدّ وجبة طعامنا، فأيام كثيرة تمضي نكتفي فيها بأكل الخبز واللبن أو الصعتر والزيت بحسب ما قد يتوفر». يبدو الغوطاني مثقلاً بهموم الحياة، فيقول: «نختنق ببطء شديد، لكثرة الأزمات التي تعصف بنا. حتى الحلول البديلة باتت مكلفة، وهي غالباً غير مجدية، ففي الإنارة، على سبيل المثال، هناك من لجأ إلى اللدات والمدخرات (بطاريات) والمدخرة الصغيرة (9 أمبير) ثمنها نحو 30 ألف ليرة سورية (43 دولاراً أميركياً بالسعر الرسمي) وهذا السعر يشكل نحو نصف راتب موظف في الدولة، كما أنّها غالباً ما تكون من النوعيات الرديئة، ما يعني أنّها قد تعمل أسبوعاً لا أكثر، وربما تعمل سنة كاملة، من يعلم!؟ لكنّ المشكلة أنّها في حاجة إلى شحن كهربائي لساعتين على الأقل، حتى توفر الإنارة لثلاث أو أربع ساعات، ففي ظل عدم توفر الكهرباء، لا يمكن شحنها أو استخدامها، كما أنّ عدم الشحن جيداً والانقطاعات التي تطرأ عليه، يقصّران من عمر البطارية الافتراضي».
يضيف: «الإنارة اليوم حاجة أساسية، خصوصاً أنّ أبناءنا يستعدون للامتحانات النصفية، والشمس تغيب باكراً، كما يحتاجون إلى الدفء والوجبات الساخنة. كلّ الأساسيات أصبحت مرتبطة بالكهرباء، التي يبدو أنّنا بدأنا نفقدها، بعدما باتت التغذية أربع ساعات فقط في كلّ 24 ساعة».
وكان مدير مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء في سورية، فواز الضاهر، قد ذكر سابقاً أنّ «محطات توليد الطاقة الكهربائية محدودة بحسب محدودية واردات الوقود من الغاز والفيول» لافتاً إلى أنّه «كلّما زاد الاستهلاك يزداد التقنين لثبات كمية الإنتاج».
وقال: «لن نعد المواطنين بشيء لا نستطيع تحقيقه، فواقع الكهرباء مستمر على وضعه الحالي» متمنياً أن تتحسن إمدادات الغاز في وزارة الكهرباء، العام المقبل، ما سيحسن من وضع الكهرباء.

مناطق سيطرة النظام

معظم مناطق سيطرة النظام السوري تعاني من تدهور وضع الكهرباء. وبينما تعتمد المناطق التي كانت سابقاً خاضعة لسيطرة المعارضة في ريف دمشق، واستعادها النظام عام 2018، على المولدات الكهربائية وتوزيع الكهرباء بحسب نظام الاشتراك بالأمبير، فإنّ مناطق أخرى مثل ريف درعا، تكاد لا تتجاوز ساعات التغذية الكهربائية فيها ساعتين يومياً.

تحقيق

العديد من الجرائم التي شهدتها مصر أخيراً ارتكبها «مسجلون خطر»، من دون أن تكون هناك أي إجراءات من قبل المعنيين لإعادة تأهيلهم أو ما شابه. وفي النتيجة، تزداد المخاوف

مسجّلون خطر
جريمة وبلطجة في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت جريمة الإسكندرية عن وجود الكثير من الأشخاص المصنّفين في سجلات الأمن كخطيرين (مسجل خطر)، في مختلف المحافظات المصرية، بحسب سجلات البحث الجنائي في وزارة الداخلية، ويصل عددهم إلى ما بين 120 و140 ألفاً. إلا أن مراكز بحثية مصرية، من بينها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أكدت أن عددهم يتجاوز المليون شخص، وجميعهم وقود للمشاكل والأزمات والمعارك في الشوارع، من بينها أعمال القتل العمد أو الشروع به، والسرقة بالإكراه والسطو والترويع، وتعاطي المخدرات والاغتصاب وحمل الأسلحة البيضاء، وفرض الإتاوات وجرائم الخطف، وغيرها.

ليلة مرعبة

واشتعلت النار في فيلا - مصحة لعلاج الادمان تقع في الإسكندرية، ويديرها شخص «مسجل خطر»، ما أدى إلى مقتل 6 من نزلاء المصحة بعد احتراقهم وإصابة اثنين آخرين. وأظهرت التحريات الأمنية أن المصحة غير مرخصة ويديرها مسجل خطر بالشراكة مع خمسة آخرين لعلاج المدمنين، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حالتهم الصحية سوءاً، وقيام أحدهم، وهو مسجل خطر، بحرق المكان بعد إشعال النار في فرشة. ولأن المكان مغلق بأبواب حديدية، تعذر هرب الضحايا. وأحيل المتهمون إلى النيابة العامة التي قررت حبسهم 4 أيام على ذمة التحقيقات بعد اعترافهم.

وظيفة

يكشف مسؤول في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، فضل عدم الكشف عن اسمه، أن جرائم المسجلين خطر و«البلطجة» زادت خلال السنوات الماضية، وتحولت إلى وظيفة يمارسها البعض. ووصل الأمر إلى لجوء بعض الأشخاص إلى هؤلاء لحل بعض المشاكل، بالإضافة إلى تأجيرهم بنظام الساعة والتي من الممكن أن تصل إلى 500 جنيه (نحو 32 دولاراً) وأكثر. كذلك، يستعان بهم لتأمين الحماية خلال الانتخابات البرلمانية، علماً أن هناك مكاتب متخصصة لتأمين الأشخاص المناسبين بحسب المهام الموكلة إليهم. يضيف أن غالبية الجرائم التي يرتكبها هؤلاء تحدث ليلاً. يضيف المسؤول أن عدداً من ضباط رؤساء المباحث يستعينون بالمسجل خطر في وحدات المباحث في أقسام الشرطة في المحافظات، لإرشادهم إلى الجرائم في عدد من المناطق التي يقيمون فيها لتسهيل عملية البحث، مشيراً إلى أن عدد المسجلين خطر يتجاوز بكثير ما هو مسجل في محاضر الشرطة، ويصل عددهم إلى أكثر من مليون شخص، من بينهم نساء كن أقارب أو زوجات لهؤلاء المجرمين الخارجين عن القانون.

فرض إتاوات

وتوضح دراسة أعدتها أستاذة القانون الجنائي في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، فادية أبو شهبة، حول ظاهرة البلطجة، تصدّر محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة ـ الجيزة ـ القليوبية) أعمال البلطجة، بالإضافة إلى محافظات الإسكندرية والغربية والدقهلية. وتقل الظاهرة في محافظات الحدود، وهي شمال وجنوب سيناء ومطروح وأسوان، في ظل انخفاض الكثافة السكانية فيها، مؤكدة أن 50 في المائة من المسجلين خطر تراوح أعمارهم ما بين 18 و30 عاماً. أضافت أن بعض هؤلاء يلجأون إلى استخدام القابهم لفرض الإتاوات، وممارسة أعمال البلطجة على المواطنين، حيث يستغلون خوف البعض منهم كونهم سجناء سابقين لفرض سيطرتهم. ويُصنّف بعضهم في ملفات «مسجلين خطر» في وحدات مباحث أقسام الشرطة، وتضم ملفاتهم بيانات تفصيلية بالاتهامات المنسوبة إليهم، وتاريخ ارتكابها، والأحكام الصادرة بحقهم، وبصمات أصابع اليدين والقدمين، إلى جانب صورتين فوتوغرافيتين لوجه الشخص كتب عليها رقم تسجيله في ملفات المسجلين والفئة التي ينتمي إليها.

تهديد

ليست جريمة الإسكندرية الأولى من نوعها، فقد سبقتها جرائم هزّت الرأي العام المصري، ارتكبها مسجلون خطر، الأمر الذي أثار تساؤلات حول أسباب ترك المعنيين هؤلاء يعبثون بالمجتمع ويهددون أمنه ويرتكبون جرائم قد تهدد السلم الاجتماعي. ومن بين الجرائم المروعة التي شهدتها البلاد خلال العام الجاري، ذبح أمين شرطة أثناء خدمته في مجمع الكنائس في مصر القديمة، جنوب القاهرة. كذلك، شهد حي الشرابية، وهو أحد أحياء شمال القاهرة، واقعة مأساوية عندما أقدم مسجل خطر على قتل جاره بسبب خلافات بين الجيران. وفي روض الفرج، شمال القاهرة، قتل طبيب داخل شقته على يد مسجل خطر بدافع السرقة. ومن أبرز الجرائم التي شهدتها القاهرة واقعة سحل «فتاة المعادي» بدافع السرقة، ليتبين أن السائق مسجل خطر. وفي محافظة الإسماعيلية، اغتصب مسجل خطر، بمساعدة ثلاثة من أصدقائه، سيدة أمام زوجها في المقابر. كما عمد مسجل خطر إلى قتل امرأة حرقاً أمام أحفادها، كونها أبلغت الشرطة عن سرقته شقة سكنية، فخرج وانتقم منها بسكب البنزين عليها وحرقها حية في منزلها.

انتشار المخدرات

ويعزو استشاري الطب النفسي في جامعة عين شمس إبراهيم مجدي، زيادة أعداد المسجلين خطر إلى انتشار المخدرات والمشروبات الكحولية، مؤكداً أن 69 في المائة من الجرائم ترتكب تحت تأثير المخدرات وحبوب الهلوسة، وهو ما حدث في واقعة مصحة علاج الإدمان في الإسكندرية. ويوضح أن المواد الكيميائية الضارة التي تحتويها المخدرات لها تأثير سلبي خطير على الدماغ، وقد تدفع متعاطيها إلى ارتكاب الجرائم في أي وقت. ويطالب المعنيين بضرورة التشديد على تجارة المخدرات والقضاء عليها داخل البلاد.

حدة البطالة

إضافة إلى المخدرات، ترى أستاذة علم الاجتماع في جامعة عين شمس سامية الساعاتي، أن المناطق العشوائية تعد بيئة خطيرة لأعداد المسجلين خطر، خصوصاً في محافظات القاهرة الكبرى والوجه البحري، عدا عن انتشار مشاهد العنف في الأعمال الدرامية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت جزءاً من مشاهد الحياة اليومية بالنسبة لعدد كبير من الشباب والفتيات. كما أن ارتفاع نسبة البطالة ساهم في زيادة الفراغ والجهل.

حفظ الأمن أولوية في ظل كثرة الجرائم (فرانس برس)

50%
من «المسجلين خطر» تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 عاماً بحسب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

18 جريمة قتل في مناطق حكومة الوفاق قُبض على الجناة فيها هذا العام

حكومتا ليبيا تؤكدان مكافحة الجريمة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تكافح السلطات الليبية، في حكومتي الغرب والشرق، مع جهات حقوقية أهلية لمنع ظاهرة الإفلات من العقاب، بعد تفشي الجريمة بمختلف أشكالها، جراء سنين من الحرب والانفلات الأمني الواسع. ورغم عدم وجود رصد حقيقي لمعدّل الجرائم وشكلها في البلاد من جانب سلطات البلاد الأمنية، إلا أنّ تقارير أممية تشير إلى استمرار ارتفاع معدلات الجريمة.

وفيما يُنتظر صدور التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي، وفق قاعدة البيانات «نامبيو»، للعام الحالي، إلا أنّ تقرير العام الماضي لسنة 2019، أظهر أنّ ليبيا تحتلّ المركز الأول في معدّل الجريمة في الشمال الأفريقي. يلفت الناشط المدني الليبي، مالك هراسة، إلى أنّ هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الجريمة لأسباب لا تتعلق بحرص السلطات على ضبط الأمن بقدر ما تتعلق بدوافع سياسية.

في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعلنت مديرية أمن العاصمة طرابلس انعقاد اجتماع موسّع لمسؤوليها، استعرض «تقارير أمنيّة عن الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها للحدّ من مستوى الجريمة ومتابعة مدى تنفيذ التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، وصولاً للحدّ منها والقضاء عليها». وكانت المديرية قد أشارت إلى أنّ «الاجتماع تمخض عن خطة أمنية تستهدف تأمين بلدية حيّ الأندلس للحدّ من الجرائم الواقعة في نطاقها».

في المقابل، أعلنت أجهزة أمنية في مدينة بنغازي أوامر قيادة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بإطلاق «عملية فرض القانون والقضاء على الجريمة والقبض على كل الجناة والخارجين عن القانون داخل مدينة بنغازي». وبحسب بيانات متلاحقة من الغرفة الأمنية في بنغازي، فقد انتهت مرحلتان من العملية، وبدأت خلال الشهر الجاري المرحلة الثالثة التي تستهدف مناطق أخرى خارج بنغازي.

ورغم كلّ هذه الخطط، يؤكد هراسة، في حديثه إلى «العربي الجديد» أنّها لا تدوم كثيراً. يتابع أنّ «كلّها يصبّ في مصلحة السير الذاتية التي يحرص قادة المشهد في ليبيا بحشوها بمنجزاتهم الأمنية وفق مطالب المجتمع الدولي للحدّ من ظاهرة الانهيار الأمني والإفلات من العقاب». ويتساءل: «إذا كانت خطط حفتر بهذا الحجم ومرّت بمرحلتين، فلماذا قتلت الناشطة والمحامية البارزة حنان البرعصي في وضح النهار في بنغازي؟ وأين هم الجناة؟».

مع تأكيد الأمم المتحدة حرصها على متابعة الجرائم في ليبيا، فإنّ رئاسة مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق، المعترف بها دولياً، تؤكد أنّ جهود وزارة الداخلية تشير إلى نجاحها بالاعتماد على نفسها. ويكشف مسؤول في المركز أنّ أجهزة أمن الوزارة، تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة خلال العامين الجاري والماضي. ويقول لـ«العربي الجديد»: «تمكنت الجهات الأمنية خلال العام الماضي من تحرير واحد وعشرين مختطفاً من جنسيات مختلفة، وثمانية وعشرين آخرين خلال العام الجاري». وحول قضايا القتل التي قُبض على الجناة فيها، يقول إنّها «بلغت ثماني عشرة قضية خلال العام الماضي وواحدة وعشرين قضية خلال العام الجاري». ويلفت إلى ضبط جرائم أخرى، من قبيل ست وثمانين جريمة سرقة سيارات العام الماضي ومائة وواحدة وثلاثين أخرى، العام الجاري. ويؤكد أنّ الأرقام تشير إلى تراجع نسبي في ظاهرة الجريمة، بينما يُلاحَق تسعة وثمانون شخصاً تهرّبوا من العقاب، وهم قيد التحقيق والمتابعة حالياً.

أما المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية في الحكومة الموازية، شرقي البلاد، طارق الخراز، فيؤكد أنّ العملية الأمنية التي تشهدها بنغازي حالياً مجردة من أيّ دوافع سياسية. ويلفت إلى أنّ شكل الجرائم والمشتبه فيهم بارتكابها ممن ضُبطوا لا يتصلان بالجانب السياسي. ويعترف الخراز في حديثه إلى «العربي الجديد» بتجاوزات كبيرة ارتكبتها مجموعات مسلحة في بنغازي، لكنّه يؤكد أنّ حوادث الاغتيال، ومن بينها مقتل الحقوقية حنان البرعصي، منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ما زالت قيد التحقيق والبحث الجنائي. وعلى الرغم من تحفظه عن إعلان أرقام تحدّد جهود العملية الأمنية، لكونها لا تزال قائمة، فإنّ المتحدث باسم داخلية الحكومة الموازية، يؤكد أنّ انتشار الدوريات وحواجز التفتيش داخل بنغازي وفي مداخلها الرئيسية وفّر قدراً كبيراً من الأمن للمواطن. ويقول: «لا يمكن القول إنّ الجريمة انعدمت، بل هي ما زالت منتشرة، لكنّها انخفضت بشكل كبير جداً». ويؤكد الخراز أنّ الجرائم التي ما زالت تُسجل دورياً تتعلق بالسرقات أو الاتجار بالبشر لكونهما ظاهرتين منتشرتين في كلّ البلاد. لكنّه ينفي انتشار جرائم منظمة في المدينة، ولا سيما في أعقاب إطلاق العملية الأمنية.

وسط دمار المعارك السابقة في تاورغاء (محمود تركية/ فرانس برس)

سجال فحوص كورونا السريعة

يعوّل علماء على دور فحوص المستضدات التشخيصية السريعة لكورونا في الحدّ من تفشي الفيروس، رغم انتقادات حول مدى دقتها

لندن ـ **العربي الجديد**

في إطار السعي إلى إيجاد حلول للحدّ من انتشار فيروس كورونا الجديد، أعلن علماء شاركوا في أوّل تجربة فحص جماعي لفيروس كورونا في مدينة ليفربول في بريطانيا، عن نجاح فحوص الأجسام المضادة السريعة، على الرغم من تشكيك خبراء وعلماء في القطاع الصحي، في دقتها. وقالت رئيسة كلية الصحة وعلوم الحياة في جامعة «ليفربول» البروفيسور لويز كيني، إنّ بعض المواقف السلبية حول فحوص التدفق الجانبي (المستضدات التشخيصية) كانت «غير أخلاقية».

ويعتبر الفحص الذي يعتمد على وخز الإصبع قادراً على تحديد ما إذا كان الشخص قد أصيب يوماً بفيروس كورونا خلال عشرين دقيقة فقط. وكشفت الأرقام الصادرة عن برنامج الفحوص الجماعية في ليفربول في وقت سابق من هذا الشهر، أنّ الفحوص أخطأت بنسبة 30 في المائة في الحالات ذات الحمل الفيروسي العالي. وتعليقاً على النتائج، قالت كيني إنّه «ما من فحص كامل، ولا توجد رصاصة سحرية أو تذكرة ذهبية، لكنّ ما لدينا هو تدخل صحي عام مفيد للغاية». أضافت: «أعتقد أن بعض الانتقادات التي سمعناها خلال الأسابيع القليلة الماضية غير مفيدة حقاً. وفي الواقع، سأقول إنّها غير أخلاقية وغير مهنية، لا سيما أنّنا وسط أزمة صحية عامة غير مسبوقة».

وجهة نظر كيني هذه تبناها أستاذ الطب في جامعة «أوكسفورد» السير جون بيل، واصفاً فحوص التدفق الجانبي بكونها «مركزية وتساهم في الدفاع الجيد ضد فيروس كورونا لأنّها سريعة ورخيصة ومتاحة للاستخدام المتكرر» على العكس من تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR). فصحيح أنّ الأخير أكثر دقة، لكن يجب إرساله إلى المختبر، الأمر الذي يؤخّر ظهور النتائج. وتفيد البيانات الصادرة عن مدينة ليفربول، والتي نشرت مؤخراً، بأنّ نقص الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت، والخوف، كانا العاملين الرئيسيين في قلة الإقبال على الفحص. ويقول البروفيسور إيان بوكان من كلية الصحة وعلوم الحياة في جامعة «ليفربول» إنّ ثلث المناطق في المدينة تعد محرومة، علماً أن عدد الحالات الإيجابية أعلى بثلاث مرات بالمقارنة مع مناطق أخرى. وأظهرت فحوص المستضدات التشخيصية السريعة، أو التدفق الجانبي، التي أنتجتها شركة «شوركربن ديانوستيكس» وتتخذ من ديربي في بريطانيا مقراً لها، نتائج إيجابية في الدراسات السريرية التي أجراها باحثون في هيئة الخدمات الصحية الوطنية وجامعة «أوكسفورد» وفقاً لما ذكره عالمان مشاركان في المراجعة. وشكّل إيجاد فحوص جديدة في بريطانيا أولوية بالنسبة للحكومة، التي تسعى إلى ضمان إمدادات موثوقة للفحوص السريعة بعدما أصبح من الصعب الحصول عليها من الولايات المتحدة والصين.

وفي وقت سابق، قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إنّه بحث مدى جودة هذا الفحص مع علماء في قطاع الصحة العامة في بريطانيا، وقد رأوا «تقدماً حقيقياً في فحص التدفق الجانبي، المصنوع في المملكة المتحدة» لكن لم يحدد الشركة المصنعة، فيما تساءل بعض الخبراء عما إذا كانت هذه الفحوص دقيقة بالدرجة الكافية، إذ أشارت بعض الدراسات إلى أنّها تلتحق أقل من نصف الإصابات النشطة بالفيروس.

يخشى البعض من عدم دقة الفحوص ما قد يؤدي إلى تفشي الفيروس

وأنفقت الحكومة البريطانية ما لا يقل عن 1,8 مليار جنيه إسترليني (2,4 مليار دولار أميركي) على تكنولوجيا فحص التدفق الجانبي. والهدف من الفحوص التشخيصية السريعة معرفة ما إذا كان شخص ما معدياً في غضون دقائق. في الولايات المتحدة الأميركية التي تسجل أكبر نسبة من الوفيات حول العالم، يمكن أن تشكل هذه الفحوص فرقاً. وبحسب النتائج التي ظهرت في مدينة ليفربول، فإنّ النتائج تبدو واعدة، ويمكن التوسع في إجرائها في عدد كبير من المناطق التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الإصابات بكورونا، أو تلك التي ما زالت تفرض الإغلاق. بعيداً عن المملكة المتحدة، منحت إدارة الغذاء والدواء الأميركية (FDA) الموافقة على استخدام أقسام الطوارئ لجهاز فحص جديد (بحجم بطاقة الائتمان) لفيروس كورونا بكلفة 5 دولارات، وهو فحص يعطي نتائج في غضون 15 دقيقة.

وبحسب العلماء، فإنّ فحوص المستضدات تكشف البروتينات الموجودة على سطح الفيروس، ويمكن أن تحدد الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة. ويرى بعض العلماء أنّ هذه الفحوص قد تغير قواعد اللعبة، وتساعد في منع انتشار الوباء، لكنّ ذلك مرتبط من جهة المنتقدين بالنتائج الصحيحة لهذه الفحوص. ففي المقابل، يخشى البعض من عدم دقة فحوص المستضدات ما قد يؤدي إلى تفشي كورونا في البلدان التي سيطرت إلى حدّ كبير على الفيروس، تبعاً لاستخدام فحوص غير دقيقة. وفي الوقت الحالي، يتم إجراء فحوص المستضدات من قبل متخصصين، لكنّ بعض الشركات تسعى إلى تطويرها لتكون متوفرة منزلياً وفي متناول الجميع بسعر مقبول.

من جهته، قال أستاذ الكيمياء في جامعة «جامعة إلينوي في إربانا - شامبين» في الولايات المتحدة، الذي شارك في تطوير الفحوص، إنّ «إجراء الفحوص بشكل أسرع وأرخص وأسهل هو الهدف بالتأكيد، وأعتقد أنّ فحص المستضدات هو السبيل للوصول إلى المبتغى»، مشيراً إلى أنّه في الوقت الحالي، تُستخدم هذه الفحوص على نطاق واسع في العديد من المناطق التي تشهد ارتفاعاً في أعداد الإصابات بكورونا.

مقارنة مستمرة مع فحوص «بي سي آر» (لوكا داكسكوبلر/ Getty)

فسبكة

أجرت صفحة «جهاز المباحث الجنائية في ليبيا» (حكومة الوفاق) حواراً خاصّاً مع مدير إدارة الإحصاء والمعلومات الجنائية في الجهاز، يوسف المهدي بن حميدة، فشرح مهام إدارة الإحصاء وما تقوم به من متابعة وتوثيق للجرائم وملاحقة المطلوبين وإحصاءات شهرية وتقرير سنوي. اللافت في تعليقات المستخدمين ما اتسمت به من إيجابية، إذ رحّبوا بعمله وبشخصه. كذلك، طالبت التعليقات بدعم الإدارة لاستكمال تطويرها ومتابعة أعمالها.

قصة لاجئ

عند هروب أهله من فلسطين حملت أمه الوسادة من الخوف، بدلاً من شفيقته. عاش الترحال حتى استقر بمخيم مار الياس

كمال فياض
فدائي من مخيمات لبنان

بيروت ـ **انتصار الدنان**

لم يولد كمال ديب فياض، المُنحدر من بلدة فارة بفلسطين، التي تقع شمال مدينة صفد، في بلده، بل وُلد لاجئاً في بلدة بارون في بنت جبيل، جنوبي لبنان. كمال عاش حياة ترحال من مكان إلى آخر، ليستقرّ في النهاية في مخيم مار الياس للاجئين الفلسطينيين في بيروت. يُخبر كمال عن هجرة أهله من فلسطين، فيقول: «عند هروبنا من المعارك، حملت أمي الوسادة خلال الهرب بدلاً من أن تحمل أختي، جراء الخوف الذي أصابها وقت اللجوء. وبعد سير أمي لمسافة طويلة انتبهت أنّها تركت أختي في المنزل، وعادت من جديد إلى فارة لإحضارها». ويضيف: «بعد أن ترك أهلي فلسطين، ولدت في بارون عام 1953، وهناك عانى أهلي كثيراً، فانتقلوا للعيش في مخيم الرشيدية، في صور، جنوبي لبنان».

يتابع: «عشنا حياة ماساوية في مخيم الرشيدية 5 سنوات، ولم تكن الخدمات متوفرة بشكل جيّد». يضيف: «عندما بلغت السادسة من العمر، تعلّمت في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حتى الصف التاسع الأساسي ثم التحقت بالعمل الفدائي». يضيف أنّ «المرارة التي عشناها في لبنان كانت في التعامل معنا، إذ لم تكن هناك مساواة بين الناس، فقد كنا نعامل بإذلال، وكلّ ذلك دعانا إلى التمسك بالبندقية. كذلك، لم تكن لنا أيّ حقوق. ما زلت أذكر حتى اليوم نكسة عام 1967. منذ ذلك الوقت بدأ العمل الفدائي بنشط ويتم تدريب الشباب على حمل السلاح». ويشير إلى أنّه عندما التحق بالعمل الفدائي، التحق أولاً بمعسكر كشفي وفيه كان يجري التدريب: «كنت أعمل أيضاً في توزيع البيانات بطريقة سرّية. العمل الوطني بالنسبة لي أتى عن قناعة به وبالأهداف التي حدّدناها، وهي تحرير فلسطين والعودة إليها، وقد كان للعمل الوطني في ذلك الوقت رمزيته، علماً أن هناك من شوّه تلك الصورة». يضيف: «كان لنا مكتب في مخيم الرشيدية، وكان العديد من الشبان الموجودين في المقهى المقابل لمكتبنا يستهزؤون بي إذ إنني كنت أنتمي لحزب يساري».

بعد هذه الفترة، يقول إنّه انتقل للعيش في بيروت، تحديداً في محلة حارة حريك، في الضاحية الجنوبية لبيروت، عام 1974، وبقي هناك طوال السنوات الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية (1975- 1990) إلى أن وقعت حرب المخيمات (حرب بين ميليشيات لبنانية ومنظمات فلسطينية، في بيروت الغربية، بدأت عام 1986). وبعد المضايقات التي طاولته، كما قال، انتقل للعيش في شارع الحمراء في بيروت، وبقي فيها مع عائلته حتى عام 1990، ليستقر بعدها في مخيم مار الياس.